



غرفة التجارة والصناعة والخدمات
لجهة فاس-مكناس

تقرير حول:

تنظيم المناظرة الجهوية للتجارة والصناعة والخدمات
وحول مشاركة الغرفة في المنتدى الوطني للتجارة



المحتويات:

- مقدمة:.....2
- 1- التحضير لتنظيم المناظرة الجهوية.....3
- 2- انعقاد المناظرة الجهوية للتجارة والصناعة والخدمات لجهة فاس مكناس.....4
- 3- التوصيات المنبثقة عن المناظرة الجهوية للتجارة والصناعة والخدمات.....7
- 4- مشاركة الغرفة في المنتدى الوطني للتجارة بمراكش يومي 24 و25 أبريل 2019.....8
- 5- حوار صحفي للسيد الرئيس على هامش المنتدى.....14

يندرج تنظيم المناظرة الجهوية للتجارة والصناعة والخدمات لجهة فاس مكناس من طرف غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة فاس مكناس، في إطار سلسلة اللقاءات الجهوية المنظمة من طرف غرف التجارة والصناعة والخدمات على مستوى كل جهات المملكة، هذه اللقاءات التي تروم إلى البحث عن آفاق تطوير ودعم القطاع التجاري في سياق التحولات الراهنة، واستكشاف نماذج تنمية جديدة من شأنها تعزيز الإقلاع الاقتصادي لجهات المملكة، وتأتي هذه اللقاءات الجهوية تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي تحث على ضرورة تقاسم الاستراتيجيات القطاعية على صعيد الجهات مع الفاعلين الاقتصاديين بها، من أجل تكوين نظرة شمولية على أرض الواقع.

هذه اللقاءات الجهوية قدمت العديد من التوصيات، والتي تهدف بالأساس إلى إعداد مقترحات تم تقديمها أثناء المنتدى الوطني حول التجارة الذي انعقد بمراكش يومي 24 و25 أبريل بهدف إغناء الاستراتيجية الوطنية للتجارة وفي أفق عرض نتائجها خلال المناظرة الوطنية للجبايات والتي نظمت خلال شهر ماي المنصرم.

يستعرض هذا التقرير مختلف المراحل التي عرفها تنظيم المناظرة الجهوية بجهة فاس مكناس والتي تطرقت خلالها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة فاس مكناس إلى القطاعات الثلاث الاقتصادية التي تمثلها وهو ما شكل استثناء ومكن من فتح نقاش هام ومن تقديم مقترحات تهتم هذه القطاعات الثلاث، ستشكل خارطة طريق للنهوض بها ولتطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتضمنها. وقد شكل تنظيم المناظرة الجهوية حدثا نوعيا شهد تنويه الجميع بمستوى التحضير والتنظيم وبجودة المقترحات العملية التي قدمتها الغرفة.

ويتطرق هذا التقرير كذلك للمشاركة المتميزة لرئيس وأعضاء غرفة جهة فاس مكناس في المنتدى الوطني للتجارة.

1- التحضير لتنظيم المناظرة الجهوية

بعد مقرر الجمعية العامة للغرفة برسم دورة فبراير 2019، انكبت كل مكونات الغرفة من مكتب مسير ولجان دائمة وجهاز إداري على الإعداد لتنظيم هذه التظاهرة الهامة. حيث اعتمدت مقاربة تشاركية شهدت الانخراط الفعلي للسيدات والسادة أعضاء اللجان الدائمة داخل الغرفة مسترشدة بمنهجية لا تقتصر على استقراء الواقع والركون لتشخيص الأعراض والاكراهات التي تعيشها القطاعات المعنية، بل اعتمدت منطقاً يستشرف آفاق التطوير واقتراح سبل الرقي بهذه القطاعات وتحسين ظروف ومستوى العاملين فيها.

وقد شكل العمل التحضيري الذي قامت به اللجان الدائمة بالغرفة سواء منها اللجان القطاعية أو اللجان الإقليمية وذلك من خلال سلسلة من الاجتماعات خلصت إلى تقديم مقترحات وتوصيات. تم عرضها للنقاش داخل ثلاث ورشات قطاعية تهتم التجارة والصناعة والخدمات نظمت يومي 26 و 27 مارس وعرفت حضور إدارات معنية ومنظمات وجمعيات مهنية وفاعلين وشركاء الغرفة وخلصت إلى إعداد توصيات ومقترحات في إطار تصور موحد لكل قطاع على حدة، وقد تم تجميعها ضمن ملف متكامل بهدف تقديمها للمسؤولين لمتابعة تنفيذها.

مرحلة التحضير والإعداد للمناظرة الجهوية		
الملاحظات	العدد	
- 13 اجتماعاً للجان الدائمة بالغرفة - 3 ورشات قطاعية (التجارة، الصناعة والخدمات)	16	عدد الاجتماعات والورشات المنظمة
- 50 جمعية مهنية - 05 نقابات مهنية	55	عدد الجمعيات والنقابات المهنية المشاركة
يمثلون القطاعات الاقتصادية الثلاث	120	منتسبي الغرفة المشاركين
- 05 مصالح خارجية - 04 منظمات مهنية	9	مشاركين آخرين
	250	مجموع المشاركين

2- انعقاد المناظرة الجهوية للتجارة والصناعة والخدمات لجهة فاس مكناس:

تفعيلا لمخرجات العمل التحضيري لكل مكونات الغرفة وللمقتضيات المخطط الاستراتيجي ولبرنامج عمل الغرفة وفي إطار البرنامج الوطني المسطر بمعية وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، وتحضيرا لمساهمتها الفعلية والفعالة في المنتدى الوطني للتجارة، نظمت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة فاس مكناس بتاريخ 29 مارس 2019 "المناظرة الجهوية للتجارة والصناعة والخدمات" وذلك بالقاعة الكبرى للاجتماعات بملحقة عمالة فاس بالبطحاء. هذه التظاهرة الاقتصادية الجهوية بامتياز عرفت حضور السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي والسيد والي جهة فاس مكناس والسيد رئيس مجلس الجهة والسيد رئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات والسادة عمال عمالات وأقاليم الجهة والسيد رئيس المجلس الجماعي لفاس إضافة إلى عدد كبير من المسؤولين ومن الفاعلين على المستوى الوطني والمحلي من مجالس منتخبة ورؤساء المصالح الخارجية بجهة فاس مكناس، وإلى جمعيات مهنية بالجهة والسادة أعضاء الغرفة ، وعرفت تغطية إعلامية متميزة لمجموعة من المنابر الإعلامية والصحافية.



حيث افتتح أشغال هذه التظاهرة السيد بدر طاهري رئيس الغرفة بكلمة ترحيبية بالحضور موضحا أهميتها التي تعبر عن الإيمان الراسخ بأهمية قطاعات التجارة والصناعة والخدمات في تحقيق النمو وفي خلق فرص الشغل وبالتالي الارتقاء بالاقتصاد الجهوي، كما اعتبر هذه المناظرة حدثا نوعيا بامتياز بحكم سياق تنظيمها وحجم الرهانات المنتظرة حيث تعتبر تحضيرا لحدثين بارزين على المستوى الوطني وهما المنتدى الوطني للتجارة والمناظرة الوطنية للجبايات.

تلاها كلمة كل من السيد والي جهة فاس مكناس والسيد رئيس جهة فاس مكناس والسيد رئيس الجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات معتبرين هذه المناظرة فرصة لإجراء تشخيص لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات والوقوف على مكامن الخلل التي تعاني منها، مع التذكير بضرورة الخروج باقتراحات عملية لتطويرها.

من جهته أكد السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي في عرضه على أهمية القطاع التجاري الذي يعد ثاني أكبر مشغل لليد العاملة على الصعيد الوطني بعد الفلاحة بما يقارب مليون ونصف مستخدم، رغم أنه يعيش مجموعة من المشاكل وخص بالذكر تجار القرب الذين يعانون من مشكلي الباعة المتجولين والتطور المتسارع للتجارة الالكترونية، كما أشار إلى خصوصية جهة فاس مكناس من حيث توفرها على عدد من المدن العتيقة والتي يتوجب تأهيلها ومنحها القيمة التي تستحق، كما ثمن التوصيات الناتجة عن مناظرة جهة فاس مكناس-كجهة تجتمع فيها التجارة التقليدية والعصرية- من حيث أهميتها وقابليتها للتطبيق على أرض الواقع، وهو ما تم في العرض المفصل الذي قدمه السيد رئيس الغرفة والذي يعد تنويعا للقاءات القطاعية التي تم تنظيمها من طرف الفاعلين الاقتصاديين بالجهة.



في ختام أشغال هذه المناظرة تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين الغرفة وجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس من أجل تعزيز التكوين المستمر في مجال التجارة والصناعة والخدمات وتكوين أطر تستجيب لمتطلبات سوق الشغل.

كما تم بعدها القيام بزيارة لفضاء العرض الدولي لفاس تخللها تقديم التصور العام المعدل لهذا المشروع انطلاقا من الإكراهات التي عرفها إنجاز إضافة إلى مكوناته التي تعتبر ذات أهمية كبرى بالنسبة للجهة والجدولة الزمنية المرتقبة.



إحصائيات حول تنظيم المناظرة		
الملاحظات	العدد	
05 نقابة مهنية - 55 جمعية مهنية	60	الجمعيات والنقابات المهنية المشاركة
150 - تاجر من مختلف الأصناف التجارية	150	عدد التجار المشاركين
50 - عضو بالغرفة - 20 منبر إعلامي - 120 - إطار بنكي، منتخبين محليين وجمعيين، برلمانيين، ممثلي المصالح الخارجية...	190	مشاركين آخرين
	400	مجموع المشاركين

3-التوصيات المنبثقة عن المناظرة الجهوية للتجارة والصناعة والخدمات

خلصت المناظرة الجهوية للتجارة والصناعة والخدمات إلى استصدار أزيد من 100 توصية همت قطاعات التجارة والصناعة والخدمات نوجزها كالتالي :

✓ بالنسبة للقطاع التجاري التأكيد على ضرورة الإسراع بتنزيل الاستراتيجية الوطنية لتطوير وعصرنة التجارة ومسالك التوزيع وما تستلزمه من تأهيل وعصرنة للمحلات التجارية، تأهيل وتقوية قدرات وتنافسية التاجر سواء من حيث الشق الاجتماعي، الولوج إلى التمويل البنكي، التكوين ومواكبة التجار، الشق الجبائي، تطوير أساليب جديدة للتسويق، الرفع من تنافسية التجار... إلخ إضافة إلى دعم التجارة والتجار بالمدن العتيقة بالجهة من خلال تأهيل التجمعات التجارية وتحسين الولوج إليها واعتماد إجراءات خاصة بهذه الفئة من التجار نظرا لخصوصية المناطق التي يزاولون فيها.

✓ بالنسبة للقطاع الصناعي الحث على ضرورة تنمية وتطوير البنيات التحتية الصناعية بالجهة عن طريق تهيئة مناطق وأقطاب صناعية جديدة (مناطق حرة، مناطق متخصصة مندمجة في مجال صناعات النسيج والألبسة COTEF، الصناعات الجلدية وتجهيزات السيارات بعين الشكاك إضافة إلى مناطق للصناعات العامة وحاضنات للمقاولات الصغرى الصناعية... كما تم التأكيد أيضا على تنمية الأنشطة الصناعية وتقوية تنافسية المقاولات من خلال التركيز على القطاعات الواعدة بالجهة كالصناعات الغذائية، صناعة أجهزة السيارات والصناعات الالكترونية.

✓ بالنسبة لقطاع الخدمات فقد شكل تطوير كل من مجال السياحة والتعليم العالي والتكوين المهني والتكنولوجيات الحديثة/الاقتصاد الرقمي والخدمات عن بعد والنقل واللوجستيك أهم محاور التوصيات التي همت هذا القطاع.

التوصيات المنبثقة عن المناظرة		
عدد المقترحات	عدد التوصيات	القطاع
58	36	التجارة
31	42	الصناعة
31	25	الخدمات
120	103	المجموع

4- مشاركة الغرفة في المنتدى الوطني للتجارة

شاركت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة فاس مكناس في أشغال الوطني للتجارة المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من طرف وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي يومي 24 و25 أبريل 2019 بقصر المؤتمرات التابع لفندق كولف بالاص بمراكش حيث عرف مشاركة 1300 مشارك ومشاركة.

وتكون الوفد الممثل لغرفة التجارة والصناعة والخدمات من السادة : بدر طاهري رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة فاس مكناس ورئيس للوفد ككل، الزباني عبد السلام النائب الثالث للرئيس، محمد الطويلب مقرر الغرفة، إضافة إلى السادة أعضاء الغرفة: حسن تميمي، جواد الشلياح، موسى قسو، عبد القادر نشيط، عبد الرحمان أفلك، ادريس بومالك، الحاج طاهري، رشيد بنيعيش، عبد القادر السعيد، نور الدين رزاق، عبد الاله السلاسي، محمد ليكاتي، عبد الكريم مالحي، عبد الله رويوق، إضافة إلى السيد ورد عبد العالي مدير ملحقة الغرفة بمكناس - وممثلي الجمعيات والنقابات المهنية بجهة فاس مكناس.

وقد شكل هذا المنتدى الذي نظم تحت شعار: "مشاورة وطنية من أجل تنمية تجارة منسجمة وشاملة"، فضاء للنقاش والحوار التشاركي والشامل، تتقاسم فيه مختلف الأطراف الفاعلة معارفها الميدانية من أجل تقديم توصيات واضحة وقابلة للتحقيق، ويتعلق الأمر بشكل ملموس بتبني مقاربة تمكن من توحيد وتنظيم التجارة المغربية، مع تجميع المبادرات وإصلاح الحكامة القطاعية وقد تم لهذه الغاية استصدار 1505 توصية متعلقة بالقطاع.

افتتح هذا المنتدى بكلمة للسيد مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي كانت بمثابة خارطة طريق للتظاهرة ككل، حيث ذكر بأنه بعد تنظيم حوالي ثلاثين لقاء شكل أرضية للنقاش والحوار، كان هذا المنتدى فرصة لإثارة الإشكاليات الرئيسية وسبل الإصلاح التي من شأنها أن تتيح للتجارة الوطنية التمكين من

كامل مقوماتها، عبر وضع الدور المحرك الذي يؤديه التاجر المغربي في قلب هذه الدينامية، بصفته فاعلا جوهريا في التنمية. كما أوضح السيد الوزير أن "المقترحات والتوصيات التي تقدمت بها الغرف والمنظمات المهنية والنقابات ومجموع الفاعلين المعنيين وصل عددها إلى 1325 توصية وهي التي كانت حاضرة بقوة خلال المنتدى منها 575 توصية غير مكررة، وشكلت دون أدنى شك، دعامة هامة لتطوير رؤية شاملة وتهدف لتعزيز هذا القطاع الحيوي بالنسبة للاقتصاد الوطني". ومن خلال التطرق لجميع القضايا المحورية المتعلقة بالتجارة الوطنية، شكل هذا الحدث منعطفا تاريخيا بالنسبة للقطاع، عبر تحديد معالم توجه استراتيجي جديد ورؤية جديدة للتجارة من شأنها تسريع تحقيق المغرب لتوجهه الرامي للتموقع كقطب إفريقي ذو بعد عالمي. كما أكد على أن الهدف الأسمى هو العمل على تحسين القدرة الشرائية للمستهلك المغربي وحماية حقوقه وعلى جعل هذا القطاع قطاعا متميزا دعامة التاجر الصغير، مضيفا أنه من الضروري بلورة استراتيجية شمولية لتأطير ومواجهة نمو هذا القطاع استجابة لحاجيات الفاعلين الاقتصاديين خاصة التجار، على غرار القطاعات الرئيسية الأخرى داخل اقتصادنا. هذا وقد عرفت اشغال هذه المناظرة تنظيم جلسات موضوعاتية همت كافة القضايا المتعلقة بالقطاع التجاري والتاجر على حد السواء:

- I. الجلسة العامة الافتتاحية حول موضوع: "تحسين مردودية التجارة وحماية التاجر، دفعة جديدة لطموح مشترك"
- II. الجلسة العامة الثانية حول موضوع: "أمام التحديات الجديدة، كيف يمكن مواكبة التاجر كفاعل محوري في التنمية"
- III. الجلسة العامة الثالثة حول موضوع: "سلاسل القيم، التمويل والتوزيع أمام رهان الثورة الرقمية"
- IV. الجلسة العامة الرابعة حول موضوع: "من أجل مقارنة المستهلك أولا، كيف يمكن التوفيق بين الجودة والقدرة الشرائية؟"
- V. الجلسة العامة الخامسة حول موضوع: "التكوين، المواكبة والتأهيل، دعومات لتحويل ناجح للقطاع التجاري"

- VI. الجلسة العامة السادسة حول موضوع: "من التجارة الداخلية إلى التجارة الخارجية، أي نموذج تنافسي للمغرب؟"
- VII. الجلسة العامة السابعة حول موضوع: "إفريقيا، الامتداد الطبيعي للقطاع التجاري المغربي"
- VIII. الجلسة العامة الثامنة حول موضوع: "من الرؤية إلى التفعيل، كيف يمكن توحيد المبادرات وتحرير طاقات التجارة من أجل تنمية منسجمة وشاملة؟"
- خلال مشاركته في أشغال الجلسة الثالثة حول موضوع: "سلاسل القيم، التموين والتوزيع أمام رهان الثورة الرقمية"، أكد السيد بدر طاهري رئيس الغرفة على الدور الكبير للغرف على صعيد الجهات، وهو ما يتجلى في كون هذا المنتدى يشكل فرصة لإبراز التوصيات الهامة التي أفرزتها الورشات والمناظرات الجهوية والتي بذلت فيها مجهودات كبيرة واعتمدت منهجية تشاركية ساهم فيها كل الفاعلين من مؤسسات منتخبة وهيئات فاعلة في الحقل الاقتصادي على صعيد الجهات، وأن المبتغى الأساسي من خلال هذه التظاهرة التي يحضر فيها كافة المتدخلين في الشأن السياسي والاقتصادي، هو الخروج باستراتيجية شاملة ومتكاملة لتطوير القطاع التجاري.



من جهة أخرى وفيما يتعلق بجهة فاس مكناس وخصوصيتها باعتبارها جهة تجارية بامتياز، حيث تتوفر على أربع مدن عتيقة بكل من فاس، مكناس، تازة وصفرو، فقد أشار السيد الرئيس إلى أن التاجر بهذه الجهة يعاني من العديد من المشاكل منها المشاكل الضريبية، الباعة المتجولين، المساحات الكبرى...إلخ، وبالتالي تم اقتراح حلول في إطار

توصيات سيتم تطويرها من أجل معالجة هذه المشاكل، واعتبر هذا المنتدى بمثابة فرصة من أجل إيلاء هذا القطاع العناية اللازمة والتي يستحقها على الصعيد الوطني، وفي هذا الإطار فقد اقترح السيد الرئيس مجموعة من المقترحات منها ضرورة عصنة التجارة وإصلاح سلاسل التوزيع لصغار التجار بالمغرب ووضع نظام ضريبي خاص بفئة التجار الصغار إضافة إلى نظام ضريبي خاص بالمزاولين بالمدن العتيقة.

وخلال نفس الجلسة عمل المتدخلون على تبادل وتقاسم الأفكار والتجارب حول السياسات الاستباقية للتخفيف من آثار الثورة الرقمية وتحولاتها وكذلك التدابير اللازم اتخاذها لمواكبة التجار من أجل اعتماد هذه التقنيات الحديثة وذلك للرفع من مردودية وتنافسية نشاطهم الاقتصادي.

هذا وقد اشتمل برنامج المنتدى على تنظيم 13 ورشة تطرقت لمواضيع تهم بالأساس:

ورشة العمل 1: "البنية التحتية وإنعاش الجودة: منظومتان أساسيتان لحماية المستهلك والرفع من تنافسية التجارة"

ورشة العمل 2: "عصنة أسواق الجملة، إصلاح أساسي لإعادة تنظيم وهيكلية التجارة"

ورشة العمل 3: "الاتفاقيات التجارية في خدمة التنمية الاقتصادية للمغرب"

ورشة العمل 4: "ترويج علامة «صنع في المغرب»، التحديات والآفاق".

ورشة العمل 5: "الاندماج الجهوي للمغرب في إفريقيا: تحديات المنطقة القارية الإفريقية للتبادل الحر"

ورشة العمل 6: تنمية التجارة في إطار الجهوية الموسعة"

ورشة العمل 7: "تعزيز القدرة التنافسية للتجارة: سبل مواكبة التاجر لمسايرة الثورة الرقمية الرابعة"

ورشة العمل 8: "القدرة التنافسية للعرض التصديري و تنسيق برامج الترويج التجاري"

ورشة العمل 9: "اعتماد مقارنة النوع في استراتيجية تطوير التجارة"

ورشة العمل 10: "ما هي الإصلاحات القانونية والتشريعية اللازمة لتنظيم جديد للتجارة؟"

ورشة العمل 11: "من الممارسة التقليدية إلى الممارسة العصرية، ما هي السبل الكفيلة

بإدماج التجارة المتجولة من أجل قطاع منظم وذي قيمة مضافة؟"

ورشة العمل 12: "الحماية الاجتماعية، ما هي السياسات الشاملة المعتمدة لمواكبة التاجر؟"

ورشة العمل 13: "النظام الضريبي وتأهيل القطاع التجاري، أي مقاربة لتقريب وجهات

النظر والمصالح؟".

وقد شارك في الجلسات العامة وفي ورشات العمل السادة أعضاء وفد غرفة التجارة والصناعة والخدمات المكون من السادة أعضاء الغرفة ومن رؤساء وممثلي أزيد من 15 جمعية مهنية تمثل قطاعات ومدن وأقاليم مختلفة، هذه المشاركة التي مكنت من إغناء النقاش ومن اقتراح مجموعة من الحلول لبعض المشاكل التي يعرفها القطاع التجاري إضافة إلى تقديم توصيات لتطويره.



كما تم خلال هذا المنتدى التوقيع على ثلاث اتفاقيات إطارتهم :

1. تعزيز المبادرات المقاولاتية ودعم تنافسية المقاولات، وقعها السادة وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات ومدير الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة،

2. تطوير خدمات جديدة لمواكبة حاملي المشاريع والمستثمرين والمقاولات في ميدان الابتكار، التكنولوجيا والنمو، وقعها السادة وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات ومدير المكتب المغربي للحماية الصناعية والتجارية،

3. خلق فروع جهوية للجمعية المغربية للمصدرين بغرف التجارة والصناعة والخدمات، ووقعها السادة وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات ورئيس الجمعية المغربية للمصدرين.

حيث تهدف هذه الاتفاقيات الثلاث إلى فتح شبابيك جديدة بغرف التجارة والصناعة والخدمات يتم من خلالها إطلاق خدمات جديدة تهم هذه الاتفاقيات وهو ما ينص عليه كذلك مخططات تطوير هذه الغرف.

وعقب التوقيع على الاتفاقيات الثلاثة قام الرئيس الشرفي لجمعية تجارة 2020 ، السيد منصف بلخياط، بتقديم الكتاب الأبيض للجمعية للسيد الوزير حيث يتضمن اقتراحات عملية لتطوير قطاع التجارة بالمغرب.

تم اختتام أشغال المنتدى بتقديم وتلاوة توصيات المنتدى التي وصلت إلى 1505 توصية همت بالأساس 280 توصية تخص الإصلاح الضريبي والتي سيتم رفعها باسم المشاركين إلى أشغال المناظرة الوطنية للضرائب والرسوم المنظمة يومي 03 و 04 ماي المقبل بالرباط، إضافة إلى إصدار 159 توصية همت المجال التشريعي والقانوني، و105 توصية همت الحماية الاجتماعية، الحكامة المؤسسية وتنسيق الأنشطة الترويجية، وإصدار 244 توصية همت تعزيز القدرة التنافسية لقطاع التجارة و226 توصية متعلقة بإنعاش الجودة وحماية المستهلك و23 توصية همت تنمية وتكوين القطاع التجاري في إطار الجهوية الموسعة، و78 توصية متعلقة بإصلاح التجارة المتجولة، و26 توصية متعلقة بعصرنة أسواق الجملة، و51 توصية متعلقة بالتكوين، و61 توصية متعلقة بتشجيع المنتوجات الوطنية وعلامات الصنع في المغرب و21 توصية همت التكامل الاقتصادي للمغرب بإفريقيا.

وبعد ذلك قدم الكلمة الختامية للمنتدى المغربي للتجارة السيد مولاي حفيظ العلمي وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي حيث شكر من خلالها الجميع على نجاح المنتدى ضاربا للمشاركين موعدا كل سنتين للتواصل والوقوف عن تطبيق التوصيات وبعدها تمت تلاوة برقية الشكر والولاء المرفوعة من قبل السيد الوزير المشرف على قطاع التجارة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

5- حوار صحفي للسيد الرئيس على هامش المنتدى

على هامش المنتدى الوطني للتجارة المنظم يومي 24 و 25 أبريل 2019 أجرى السيد بدر طاهري رئيس الغرفة حوارا صحفيا مع جريدة LES ECO، تم من خلاله تسليط الضوء على أهم انتظارات الغرفة من هذا المنتدى وذلك انطلاقا من الأهمية الكبيرة التي توليها الحكومة للقطاع التجاري الذي يحتل الرتبة الرابعة من حيث الناتج الداخلي الخام على الصعيد الوطني، والرتبة الثانية من حيث التشغيل، كما اعتبر السيد الرئيس أن الأمر يتعلق بورش كبير استلزم من الغرف الجهوية للصناعة والتجارة والخدمات، تنظيم مناظرات جهوية اعتمادا على مقاربة تشاركية على أساس عرض نتائجها بالمنتدى الوطني.

وقد اعتبر السيد الرئيس هذه التظاهرة بمثابة فضاء للتشاور من أجل وضع خارطة طريق لإعادة تموقع القطاع التجاري داخل المنظومة الاقتصادية من خلال المحاور التي تم اختيارها في المناظرة، وهو ما يعبر عن رؤية جديدة لتنشيط القطاع التجاري وإعادة التموقع العام للمغرب كمركز وكقنطرة لولوج السوق الإفريقي.

من جهة أخرى تطرق السيد الرئيس خلال حواره هذا إلى الخلاصات والتوصيات التي خرجت بها المناظرة الجهوية للتجارة والصناعة والخدمات التي نظمت بتاريخ 29 مارس من السنة الجارية والتي عرفت حضورا مهما بلغ 400 مشارك، وكذا الاجتماعات التحضيرية التي سبقتها والتي ناهزت 20 اجتماعا قطاعيا، وبلغ العدد الإجمالي للتوصيات التي تم تقديمها 103 توصيات بما في ذلك 36 توصية لتطوير قطاع التجارة. كما تطرق الحوار إلى التجارة بالمدن العتيقة باعتبار الجهة تتوفر على أربع مدن عتيقة تمثل تراثا

تاريخيا ثميننا ووجب تطويرها والحفاظ عليها عن طريق إعادة التأهيل وسن نظام ضريبي خاص...

وفي معرض إجابته عن سؤال المشاريع ذات الأولوية بالجهة، أكد السيد الرئيس أن التجارة ستظل دائما قطاعا ذو أولوية في الاقتصاد الوطني يتطلب استراتيجية خاصة ، على غرار استراتيجية التسريع الصناعي، وبرامج للدعم، وللرفع من قدرات التجار وتحسين تنافسياتهم، ليختتم هذا اللقاء بعرض الاستراتيجية التي تعتمدها الغرفة للإسهام في تطوير القطاع التجاري، وهي التي تم التنصيب عليها في المخطط الاستراتيجي للغرفة برسم 2016-2021 المحين خلال دورة فبراير 2019 والذي يعتبر إطارا تعاقديا بين الغرفة ومنسبها